

Distr.: General
2 September 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التعليم**

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في
التعليم، كومبو بولي باري، وفقا لقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 3/44.

* A/77/150

** قدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041022 300922 22-21319 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري

موجز

يُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 3/44. وفي التقرير، تنظر المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري، في مسألة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من منظور قائم على حقوق الإنسان، مما يعكس الاحتياجات المتعددة القطاعات للأطفال ومقدمي الرعاية لهم.

وتجمع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بين احتياجات الأطفال من الرعاية والتربية منذ الولادة وحتى سن الثامنة. ويبين هذا المفهوم أن الحق في التعليم لا ينفصم عن الحق في الصحة والسكن والغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن الحقوق الثقافية، من بين حقوق أخرى. وعلى الرغم من أن أهمية الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تحظى باعتراف واسع النطاق في المجالين الإنساني والنمائي، فإنها لم تدون بشكل كاف في قانون حقوق الإنسان. وتتظر المقررة الخاصة في جوانب الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة التي تراعي حقوق الإنسان وتوصي بوضع صك لحقوق الإنسان بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة
4	ثانياً - فوائد الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
9	ثالثاً - الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في إطار الصكوك الدولية
12	رابعاً - توضيح الحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال وضع صك جديد، وسبل المضي قدماً
23	خامساً - موجز أعمال المكلفة بالولاية من عام 2016 إلى عام 2022
26	سادساً - المسائل محط اهتمام المكلف بالولاية في المستقبل
27	سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 3/44. وفي هذا التقرير، تنظر المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري، في مسألة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من منظور قائم على حقوق الإنسان، مما يعكس الاحتياجات المتعددة القطاعات للأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وفي الوقت الحالي، لا يوجد تعريف مقبول دولياً للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أو للمصطلحات ذات الصلة، مثل الرعاية والتعليم قبل الابتدائي. وتدعو المقررة الخاصة جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة إلى وصف تعريف قائم على الحقوق وتحديده والاعتراف به لمعالجة هذا القصور.

2 - ولأغراض هذا التقرير، يُعرّف مفهوم الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بأنه ما يوفر من تربية ورعاية منذ الولادة وحتى بداية مرحلة التعليم الابتدائي، التي لا تبدأ قبل سن الثامنة. ويمثل التعليم قبل الابتدائي عنصر التربية وإن كان تمييزه عن الرعاية يعتبر مصطنعاً إلى حد ما. ويُعتبر كلاهما من حقوق الطفل بموجب اتفاقية حقوق الطفل وعلى نحو ما أعربت عنه لجنة حقوق الطفل.

3 - وتتسم الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بالأهمية من حيث أنها تضمن تنشئة الأطفال ورعايتهم ودعمهم عندما يكون نموهم أسرع ما يكون ويكونون الأكثر تأثراً ببيئتهم. ومن خلال ضمان جودة الصحة والتغذية، والتعليم القائم على اللعب، وعملية التعلم، والتفاعل الاجتماعي في وقت مبكر من الحياة، تتيح الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال فرصة لتحقيق كامل إمكاناتهم. وفي حين أن ذلك يكون مفيداً لجميع الأطفال، فإنه يتسم بأهمية أكبر بالنسبة إلى الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات أو الصعوبات إضافية. وقد يشمل ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين ينتمون إلى أقليات لغوية أو عرقية أو ثقافية، واللاجئين والمهاجرين، والأطفال الذين يفرون من حالات الطوارئ، وأولئك الذين يكونون محرومين اقتصادياً، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية.

4 - وإن الأهمية الهائلة التي تتسم بها الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في حياة كل شخص تقضي بأن يمارس جميع الأطفال حقهم في الحصول على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي حين أن هذا الحق يندرج بالفعل في إطار حق كل فرد في التعليم، الذي يُفهم ضمناً على أنه حق كل فرد في التعلم مدى الحياة، بما في ذلك التعليم قبل الابتدائي، ترى المقررة الخاصة أن الوقت قد حان لوضع صك أكثر تحديداً من أجل ضمان أن يكون لدى السلطات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية التوجيهات اللازمة لكفالة أن يتلقى كل طفل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مجاناً وعلى مستوى عالٍ من الجودة.

ثانياً - فوائد الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

5 - تتحقق من خلال المشاركة في برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة فوائد نمائية وتعليمية واجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة بالنسبة إلى الأطفال والمجتمعات التي يعيشون فيها. إذ تؤدي إلى تمتع الأطفال بمستويات أعلى من التحصيل الدراسي من شأنها تحسين فرص تعلمهم في المستقبل، وتحسين الاندماج الاجتماعي، وكفالة تحسين الصحة، وزيادة الدخل مدى الحياة. ومن المرجح أن يسعى الوالدان، ولا سيما الأمهات، إلى العمل خارج المنزل والاستفادة من تحسين الصحة ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة. وتشهد الدول في كثير من الأحيان انخفاضاً في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وانخفاضاً في معدلات الجريمة، وزيادة في الإيرادات الضريبية، وتحسن التماسك الاجتماعي.

6 - وتسهم برامج نظام الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، عند تصميمها ووضعها على أساس نهج يراعي حقوق الإنسان، في إثراء المهارات اللغوية والمفردات، وتشكيل الهوية والمواطنة من خلال تيسير العلاقات الشخصية والاجتماعية، وتعزيز القيم والمواقف المتصلة بالحب والتضامن واحترام الحياة. ويتعرف الأطفال على قيمة سلامة الناس وكرامتهم، واحترام خصوصيتهم وخصوصية الآخرين. وتعزز هذه البرامج وتشمل المعرفة والعناية فيما يتعلق بالجسد والعواطف والصحة، فضلاً عن المساواة في العلاقات الجنسانية. كما أنها تعزز تطوير سلوك قائم على الحماية الذاتية من خلال المهارات والمعارف التي تمكن الأطفال من الوقوف على حالات الخطر المحتملة وطلب المساعدة من البالغين الموثوق بهم.

7 - وتبين الدراسات أن برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تسهم في تحسين النتائج التي تتحقق في مجالات التعلم والسلوك والصحة لفائدة الأطفال⁽¹⁾. وتبين أن الطلاب يبقون في المدرسة لفترة أطول، ويسجلون نسبة حضور أفضل، ومعدلات أعلى من حيث التحصيل الدراسي والتخرج⁽²⁾. ونقل نسبة التحاق الطلاب ببرامج التعليم الخاص في المراحل المتقدمة من العمر، ويحافظون على علامات مدرسية عالية وكثيراً ما يتخرجون من المدارس الثانوية⁽³⁾. ويتمتعون بصحة أفضل، مع تسجيل مستويات أدنى من سوء التغذية والتقرم، ويسلكون سلوكاً أكثر اتفاقاً مع المجتمع.

8 - وقد تكون رعاية الطفولة المبكرة والتربية من أكثر الوسائل فعالية للحد من التفاوتات الاجتماعية، من خلال مساعدة السكان المهمشين والضعفاء على تلقي الموارد والدعم بما يمكنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم. ومن هذا المنطلق، تُعتبر الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة استراتيجية رئيسية لضمان تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع⁽⁴⁾. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لأن نسبة كبيرة من المتعلمين ذوي الأداء الضعيف ينتمون إلى فئات محرومة.

9 - والطلب على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة آخذ في الازدياد. ومع دخول النساء بشكل متزايد سوق العمل، يزداد الطلب على خدمات رعاية الأطفال، لا سيما في البلدان النامية. وبالنظر إلى أن الحياة العملية أصبحت أطول وأن القوة العاملة أصبحت أكثر قدرة على التنقل، فإن دور الأجداد يتناقص في رعاية الأطفال. وإن تطور التطلعات المهنية للأمهات، وانخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع سن الأمهات اللاتي يلدن هي عوامل تؤدي جميعها إلى تغيير طريقة تنظيم رعاية الأطفال. فعندما يلتحق الأطفال الصغار بالتعليم قبل الابتدائي، يمكن لمقدمي الرعاية لهم، وهم في الغالب من النساء، ممارسة حقهم في العمل، وبالتالي زيادة دخل الأسرة. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أجراها البنك الدولي في إندونيسيا أن الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل الابتدائي لمدة ساعتين في اليوم أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في القوة

(1) W.S. Barnett, "Effectiveness of early educational intervention", *Science*, vol. 333, No. 6045 (August 2011)

(2) Kevin M. Gorey, "Early childhood education: a meta-analytic affirmation of the short- and long-term benefits of educational opportunity", *School Psychology Quarterly*, vol. 16, No. 1 (2001)

(3) Dana Charles McCoy and others, "Global estimates of the implications of COVID-19-related preprimary school closures for children's instructional access, development, learning, and economic well-being", *Child Development*, vol. 92, No. 5 (September/October 2021)

(4) Asma Zubairi and Pauline Rose, "Leaving the youngest behind: declining aid to early childhood education", *Their World*, 9 April 2019

العاملة بنسبة 13,3 في المائة⁽⁵⁾. ويجب تلبية احتياجات الأسر من خلال السياسات العامة بالتوازن مع تلبية حقوق الأطفال الصغار واحتياجاتهم، مع مراعاة مبدأ مصالح الطفل الفضلى.

10 - وبالمثل، تؤدي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة دوراً هاماً في التصدي لعمل الأطفال ووفيات الأطفال والعنف ضد الأطفال. وعلى الرغم من أن 179 دولة صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)، التي تحظر عمل الأطفال، لا يزال ما يقدر بنحو 150 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 14 سنة منخرطين في عمالة الأطفال⁽⁶⁾. ولا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة على نحو مستعص في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات، حيث يزيد احتمال وفاة الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة من العمر بمقدار الضعف مقارنة بأطفال البلدان التي تتمتع بالسلام، وإن كانت لا تزال فقيرة⁽⁷⁾. وفي البلدان الصناعية، يتعرض 4 في المائة من الأطفال للإيذاء البدني كل عام و 10 في المائة للإهمال أو الإيذاء النفسي⁽⁸⁾.

ألف - انخفاض معدلات المشاركة على الصعيد العالمي

11 - في عام 2019، شارك ما يقدر بنحو 73 في المائة من الأطفال في جميع أنحاء العالم في شكل من أشكال التعلم المنظم قبل الابتدائي، بزيادة قدرها 8 في المائة مقارنة بعام 2010⁽⁹⁾. إلا أن هذا الرقم الواعد يخفي اختلافات شديدة على الصعيد العالمي. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن 34 في المائة فقط من البلدان البالغ عددها 184 بلدا المشمولة بالاستقصاء توفر سنة واحدة من الرعاية قبل التعليم الابتدائي؛ وهذه الرعاية هي إلزامية في 28 في المائة فقط من البلدان، ومجانية وإلزامية في 25 في المائة⁽¹⁰⁾.

12 - وإن 31 في المائة فقط من 82 مليون طفل في سن التعليم قبل الابتدائي الذين يعيشون في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ يتلقون التعليم قبل الابتدائي⁽¹¹⁾. أما الأطفال الذين يعانون من الفقر، ويعيشون غالباً في بلدان ذات موارد محدودة، فلا يحتاجون إلى التعليم فحسب، بل يحتاجون أيضاً إلى الدعم النفسي الاجتماعي لمعالجة الصدمات الناجمة عن حالتهم.

(5) World Bank, *International Development Association Project Appraisal Document on a Global Partnership for Education Grant in the Amount of US\$16.8 Million to the Lao People's Democratic Republic for a Second Global Partnership for Education Project*, report No. PAD1055 (2015)

(6) United Nations Children's Fund (UNICEF), *The State of the World's Children: Celebrating 20 years of the Convention on the Rights of the Child*, special ed. (New York, 2009)

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه.

(9) انظر <https://sdgs.un.org/goals/goal4>

(10) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Right to Pre-Primary Education: A Global Study* (Paris, 2021)

(11) UNESCO, "Inclusion in early childhood care and education: brief on inclusion and education", 2021

- 13 - وعلى الصعيد العالمي، التحق 75 في المائة من الأطفال بالتعليم قبل الابتدائي قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي في السنة الدراسية المنتهية في عام 2019، إلا أن المعدل كان حوالي 50 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال أفريقيا، وغرب آسيا.
- 14 - ويقدر أن 90 في المائة من الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل يعانون من "فقر التعلم"، مما يعني أنهم لا يكونون قد تعلموا حتى قراءة نص بسيط عند بلوغ سن العاشرة. ويبلغ متوسط المعدل، اقترانا بالبلدان المتوسطة الدخل، ما نسبته 57 في المائة⁽¹²⁾.
- 15 - وفي المقابل، حدد الاتحاد الأوروبي هدفًا يتمثل في ضمان توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لما نسبته 96 في المائة على الأقل من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الابتدائي الإلزامي بحلول عام 2030، مع اعترافا منه بأن كل طفل في الاتحاد الأوروبي له الحق في تلقي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بتكلفة ميسورة وعلى مستوى عال من الجودة، على النحو المبين في الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية⁽¹³⁾. وينبغي فصل التحصيل الدراسي عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ويدل التزام الاتحاد الأوروبي القوي للغاية بتوفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على القيمة المتأصلة في التمتع بالحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وعلى الحاجة الملحة إلى معالجة تدني المستويات في البلدان النامية، من أجل تقادي التباين المتزايد في النتائج المحققة على مستوى التعلم مدى الحياة وعلى الصعيد الاقتصادي.

باء - جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

- 16 - فقد ما يقدر بنحو 167 مليون طفل إمكانية الاستعادة من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من آذار/مارس 2020 إلى شباط/فبراير 2021 على أقل تقدير⁽¹⁴⁾، حيث أن 55 في المائة فقط من البلدان زودت المعلمين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي بالتعليمات اللازمة بشأن كيفية مواصلة العمل أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽¹⁵⁾. وتشير تقديرات أخرى إلى أن حالات تعطل برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 تسببت في ضياع 19,01 بليون يوم من التوجيه في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي خروج 10,75 ملايين طفل إضافي "عن المسار الصحيح" في مرحلة نمائهم المبكر⁽¹⁶⁾.
- 17 - وتقدر اليونسكو أن 7,6 ملايين فتاة من الملتحقات بالتعليم قبل الابتدائي حتى التعليم الثانوي معرضات لخطر عدم العودة إلى المدرسة⁽¹⁷⁾، مع انعدام قدرة 63 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات على الالتحاق بمدارس التعليم قبل الابتدائي في 62 بلداً من البلدان المنخفضة

.World Bank and others, *The State of Global Learning Poverty: 2022 Update* (June 2022) (12)

(13) مجلس الاتحاد الأوروبي، الوثيقة 6289/1/21/Rev.1.

(14) Barnett, "Effectiveness of early educational intervention"

(15) انظر www.unesco.org/en/education/early-childhood

(16) Barnett, "Effectiveness of early educational intervention"

(17) UNICEF, "Focus: education/early childhood development", UNICEF Global COVID-19 Situation

.Report, No. 15 (November 2020)

والمتوسطة الدخل⁽¹⁸⁾. وخفض ثلثا البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نفقاتها التعليمية في إطار التصدي للجائحة⁽¹⁹⁾، في حين تخصص ما نسبته 3,3 في المائة فقط من المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان المتأثرة بالأزمات و 2 في المائة من التمويل الإنساني لتوفير خدمات عالية الجودة في السنوات الأولى من الحياة⁽²⁰⁾. وبحلول منتصف عام 2021، لم يكن قد أعيد فتح مدارس التعليم قبل الابتدائي بالكامل في أكثر من 60 بلدا⁽²¹⁾.

18 - وإن إعادة فتح المدارس وحدها لا تكفي، ويلزم توفير دعم إضافي للأطفال غير الملحقين بالمدارس. فإن الأطفال في سن التعليم قبل الابتدائي أقل قدرة على الاستفادة من برامج وأدوات التعلم عن بعد. ويمكن لبرامج التدارك المدرسي والتعويض المسرعة في السنوات الأولى، التي غالبًا ما تنفذها البلدان للانتقال إلى توفير التعليم قبل الابتدائي على نطاق أوسع، أن تدعم الاستعداد للالتحاق بالمدرسة. ويمكن تصميم هذه البرامج بسرعة وتنفيذها على مدى بضعة أسابيع وبتكلفة منخفضة من أجل تحقيق نتائج إيجابية، لا سيما لفائدة الأطفال الأكثر حرمانًا، أو أولئك الذين لديهم أدنى القدرات منذ البداية⁽²²⁾.

جيم - الأثر الاقتصادي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

19 - تشير تقديرات مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي إلى أن الأيام الدراسية الضائعة في عام 2020 في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي قد تتسبب في خسارة ما لا يقل عن 1,6 تريليون دولار على مستوى العالم من حيث كسب الأجور في المستقبل، بينما تقدر جهات أخرى أن هذه الخسارة قد تصل إلى 308 بلايين دولار "فقط"⁽²³⁾. وفي المتوسط، يعادل أثر إغلاق مدارس التعليم قبل الابتدائي في عام 2020 ما يزيد على 2,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتوسطة الدخل، أو ما يقرب من ثلثي متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم في بلدان تلك الفئة. وبالمقارنة، فإن أثر ذلك على البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل يقدر بنحو 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط⁽²⁴⁾.

20 - ويمثل التعلم قبل الابتدائي الخطوة الأولى في مسيرة التعلم مدى الحياة. فهو يحسن معدلات إتمام الدراسة في كل مستوى لاحق من مستويات التعليم، مما يجعل الاستثمار فيه أكثر أشكال الإنفاق على

(18) اليونيسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2022/2021: الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم: من الراح ومن الخاسر؟ (باريس، 2021).

(19) World Bank and UNESCO, "Education finance watch 2021", 2021.

(20) Moving Minds Alliance, "Analysis of international aid levels for early childhood services in crisis contexts", December 2020.

(21) Dita Nugroho and others, "It's not too late to act on early learning: understanding and recovering from the impact of pre-primary education closures during COVID-19", UNICEF Innocenti Research Brief, March 2021.

(22) المرجع نفسه.

(23) Barnett, "Effectiveness of early educational intervention".

(24) Dita Nugroho, "Why we can't afford to let early childhood education fall through the COVID-19 cracks", UNICEF Connect Evidence for Action blog, 22 July 2021.

التعليم فعالية من حيث التكلفة. وتشير التقديرات إلى أن كل دولار يُنفق على التعليم قبل الابتدائي يحقق للمجتمع فوائد تبلغ قيمتها 9 دولارات⁽²⁵⁾.

21 - وإدراكاً منها لهذه الفوائد وغيرها، يجب أن تركز الدول تمويلياً كافيًا للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. فبدون تمويل كافٍ، قد تضطر الدول إلى إعادة تكليف المدارس الابتدائية ومعلميها بتوفير التعليم قبل الابتدائي، مما يعني عدم الاعتراف بما يلزم أن يتمتع به المربون ومقدمو الرعاية في مؤسسات التعليم قبل الابتدائي من مهارات متخصصة. وقد يتسبب ذلك في ضعف نتائج التعلم على مستويي التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي. ويجب أن تُعطى الأولوية في إطار التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية لدعم الدول النامية في تنفيذ برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة المجانية والقائمة على الحقوق.

22 - وتوصي المقررة الخاصة بتنفيذ مبادئ أبيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم عند النظر في خيارات تمويل وضع برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد أدى الافتقار إلى خيار حكومي مجاني، لا سيما في البلدان النامية، إلى قيام مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بسد هذه الفجوة (A/69/402). وإن نظام خاص لتنفيذ هذه البرامج قد يكون لصالح الطلاب من الأسر الثرية، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية، مما يؤدي بالتالي إلى تفاقم أوجه التباين التعليمية، بدلاً من تقليلها. وفي بعض الأحيان، يكون أداء مقدمي الخدمات من القطاع الخاص في إطار خيارات القطاع العام ضعيفاً، إلا أن عدم كفاية ما يوفره القطاع العام من خدمات يحتم على الوالدين دفع تكاليف رعاية تكون دون المستوى المطلوب⁽²⁶⁾.

ثالثاً - الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في إطار الصكوك الدولية

23 - اعترافاً بالفوائد الواسعة النطاق لبرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، يبين استعراض موجز لتاريخها في الصكوك الدولية قبولها التدريجي باعتبارها حقاً دولياً.

24 - وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أن لكل فرد الحق في التعليم ويركز على الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، مع وجود حق عام في التعليم التقني والمهني، وإمكانية الالتحاق دون تمييز بمستويات أعلى من التعليم.

25 - ومن خلال الجهود التي تتسقها اليونسكو، تعكس حركة "التعليم للجميع" جهود الدول وغيرها من الجهات ذات المصلحة الرامية إلى إصدار إعلانات دولية تقدمية تدفع قدماً بتوافق الآراء الدولي بشأن التنفيذ التدريجي للحق في التعليم. وتتص المادة 5 من الإعلان العالمي حول التربية للجميع، الموقع في عام 1990، على أن التعلم يبدأ عند الولادة وتدعو صراحةً إلى أن توفر الأسر أو المجتمعات المحلية أو البرامج المؤسسية التعليم قبل الابتدائي⁽²⁷⁾. وبعد مضي عشر سنوات، حدد إطار عمل دكاكر بشأن توفير التعليم للجميع في عام 2000 ستة أهداف إنمائية يتعين تحقيقها بحلول عام 2015، ودعا الدول إلى توسيع

(25) Atsuko Muroga and others, "COVID-19: a reason to double down on investments in pre-primary education", UNICEF Innocenti Working Paper, No. WP-2020-11 (Florence, 2020).

(26) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2021/2022.

(27) UNESCO, "World Declaration on Education for All and Framework for Action Meet Basic Learning Needs", 1990.

وتحسين وتعميم برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، لا سيما لفائدة الأطفال الأكثر ضعفاً وحرماناً⁽²⁸⁾. وبحلول عام 2010، أقر إطار موسكو للعمل والتعاون⁽²⁹⁾ بالعلاقة القائمة بين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والأطفال منذ الولادة وحتى سن الثامنة. واعتمد الإطار مفهوماً واسعاً وشاملاً للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة قوامه توفير الرعاية والتعليم والصحة والتغذية والحماية للأطفال، واعترف بأن برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تؤدي إلى تحسين الصحة والتغذية، وتحسين الكفاءة التعليمية والمساواة بين الجنسين، وتعزيز القابلية للتوظيف والدخل، وضمان نوعية حياة أفضل.

26 - وجاء إعلان إنشيون⁽³⁰⁾ نتيجة مشاورات واسعة النطاق وأدى إلى الحفز على تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وفي الفقرة 6 منه، تُشجع الدول على توفير عام واحد على الأقل من التعليم قبل الابتدائي، وهو ما مثل توافق الآراء الدولي في عام 2015. وتتوخى الغاية 4-2 من أهداف التنمية المستدامة ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030. ويُستخدم مؤشران لقياس التقدم المحرز. ويتتبع المؤشر 4-2-1 "النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و 59 شهراً والذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النماء في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي الاجتماعي، بحسب الجنس"، ويتتبع المؤشر 4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي الرسمي)، بحسب الجنس. ويقاس المؤشر الأول قدرة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و 5 سنوات على الاستعداد للالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي، بينما يقاس المؤشر الثاني عدد الأطفال الذين يتلقون التعليم قبل الابتدائي.

27 - وإن الالتزامات القانونية القائمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمتعلقة بتوفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ليست صريحة في الوقت الحالي وترد بصورة مجزأة في صكوك متعددة. أما الإشارات الأكثر تحديداً، المعتمدة قبل أهداف التنمية المستدامة، فهي مستمدة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تكفل المساواة للفتيات في "مرحلة الحضانه"⁽³¹⁾، ومن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تحظر التمييز من حيث إمكانية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل المدرسي بسبب الوضع غير النظامي للأبوين أو الأطفال من حيث الإقامة.

28 - وفي حين أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 يؤكد من جديد بقوة حق "كل فرد في التعليم"، فإنه يعرض بالتفصيل التزامات الدول فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي فقط، إلى جانب التعليم الأساسي. ولا يتناول العهد مسألة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على وجه التحديد⁽³²⁾.

(28) اليونيسكو، إطار عمل داكار: التعليم للجميع - الوفاء بالتزاماتنا الجماعية (باريس، 2000).

(29) اليونيسكو، الوثيقة WCECCE/4 REV، الفقرة 11 (أ) (ب).

(30) التعليم بحلول عام 2030 - إعلان إنشيون: نحو التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة.

(31) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 10 (أ).

(32) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13.

- 29 - وقد اعتُمد هذا النهج أيضاً في اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960، وفي اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989⁽³³⁾. إلا أن اتفاقية حقوق الطفل توفر اعترافاً أوسع بحقوق الأطفال وتتضمن العديد من الأحكام الأخرى ذات الصلة بشكل خاص بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتقر بالحاجة إلى الرعاية قبل الولادة⁽³⁴⁾ وبالأهمية الحاسمة للتعليم بالنسبة إلى نمو الأطفال الصغار⁽³⁵⁾.
- 30 - وعلى الرغم من الجهود الجارية لتعميم الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة كحق من الحقوق، تمثلت إحدى الانتكاسات الملحوظة في عدم وجود إشارة صريحة إلى ذلك في المادتين 28 و 29 من اتفاقية حقوق الطفل، على الرغم من أن مواد أخرى تتناول جميع العناصر المكونة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تقريبا، بما في ذلك الحق في النمو واللعب والحياة الثقافية والصحة وغير ذلك من الحقوق. وخلال فترة الصياغة، اقترح مندوبو اليونسكو إدراج إشارة محددة إلى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولكن رُفض ذلك الاقتراح لأن الأغلبية في فريق الصياغة رأت أن الدول ستقاوم أي التزامات تفرض عليها بالتدخل في تعليم الأطفال الصغار جداً، الذين يتولى الوالدان المسؤولية الحصرية عنهم⁽³⁶⁾.
- 31 - وفي وقت قريب يعود إلى عام 2015، وبالرغم من إعلان إنتشون وأهداف التنمية المستدامة، استمر انعدام توافق الآراء بشأن ضرورة أن يكون التعليم قبل الابتدائي إلزامياً لمدة تتجاوز سنة واحدة، على الرغم من أن الأدلة العلمية الواسعة تشير إلى ضرورة توفير التعليم والرعاية للوالدين بدءاً من فترة ما قبل الولادة، وإلى أن الأطفال لهم الحق في الرعاية والتعلم مدى الحياة منذ الولادة.
- 32 - إلا أن لجنة حقوق الطفل تقدم، في الفقرة 6 من تعليقها العام رقم 7 (2005) بشأن أعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، لمحة عامة شاملة عن احتياجات الطفولة المبكرة وأهميتها.
- 33 - وتصف لجنة حقوق الطفل العديد من الحقوق التي لها صلة خاصة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتنص المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل على حظر عام للتمييز، مما يضمن معاملة جميع الأطفال على قدم المساواة. وتنص المادتان 5 و 18 على المسؤولية الأولية للوالدين عن رعاية الأطفال وتوجيههم وإرشادهم، وإن تظل الدولة الضامن النهائي لحقوق الطفل. وتشير المادة 31 إلى الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والفنية. وتصف المادة 24 شتى الحقوق المتصلة بصحة الأطفال والوالدين. وتؤكد هذه الحقوق، عند قراءتها مجتمعة، على ضرورة توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في بيئة آمنة مع إمكانية الحصول على المياه وخدمات النظافة الصحية، فضلاً عن التغذية الكافية والرعاية الصحية المناسبة. ويجب أن يكون المنهج الدراسي قائماً على اللعب، مع أنشطة ترفيه واستجمام مناسبة. وأخيراً، يجب فهم إدراج عناصر ثقافية، بما يشمل الفنون، على أنه حق وليس أمراً اختيارياً. ومن ثم، فإن اللجنة تدعو بقوة إلى الأخذ بنهج متعدد القطاعات في هذا الصدد، وكذلك في أي صكوك دولية أخرى، مع مراعاة مبادئ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

(33) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 28.

(34) المرجع نفسه، المادة 24، الفقرتان 2 (هـ) و (و).

(35) المرجع نفسه، المادتان 28 و 29.

(36) Mmantsetsa Marope and Yoshie Kaga, eds., *Investing against Evidence: The Global State of Early Childhood Care and Education* (Paris, UNESCO, 2015), p. 40

34 - وتعرّف لجنة حقوق الطفل، التي تعيد التأكيد على أن الأطفال أصحاب حقوق، الطفولة المبكرة بأنها الفترة الممتدة من سن الولادة إلى سن الثامنة، وتعتبر التعليم قبل الابتدائي عنصراً أساسياً من حق الأطفال في أقصى قدر من النماء. وتدعو الدول الأطراف إلى ضمان تلقي جميع الأطفال الصغار التعليم بأوسع معانيه، مع الاعتراف بدور الأسر والمجتمعات المحلية والحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. كما تعرب اللجنة عن تقديرها لأن "بعض الدول الأطراف تعترم توفير سنة من التعليم قبل المدرسي مجاناً لجميع الأطفال"⁽³⁷⁾.

35 - وقد طلبت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى الدول تقديم تقارير عن التعليم قبل الابتدائي الذي توفره، وفي إطار الاستعراض الذي أجرته للبلدان، دعت لجنة حقوق الطفل الدول إلى توفير تعليم مجاني في مرحلة الطفولة المبكرة أو العمل تدريجياً على توفيره. ومنذ عام 1996، تطلب اللجنة إلى الدول الأطراف تقديم المعلومات المستكملة ذات الصلة فيما يتعلق بالقوانين، والسياسات، وتنفيذها، ومعايير الجودة، والموارد المالية والبشرية، وأي تدابير أخرى لضمان التمتع الكامل بالحقوق المعنية منذ الطفولة المبكرة حتى مرحلة التعليم العالي والتعليم والتدريب والمهنيين (CRC/C/58/Rev.2 و CRC/C/58/Rev.1/Corr.1). وقد وجد استعراض لما عدده 264 ملاحظة ختامية قدمتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن 152 دولة بين عامي 2015 و 2020 أن اللجان الثلاث جميعها قد طلبت إلى الدول توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى عال من الجودة، بتكلفة ميسورة، وبشكل ميسر، بما يضمن الشمول وعدم التمييز، مع إتاحة الموارد المالية والتقنية والبشرية الكافية⁽³⁸⁾.

36 - وتؤكد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الفقرة 36 من توصيتها العامة رقم 36 (2017) بشأن حق الفتيات والنساء في التعليم ضرورة أن يتاح التعليم قبل الابتدائي دون تمييز وأن يكون مجانياً وإلزامياً. كما تشدد اللجنة على ضرورة أن تعالج الدول مسألة الرسوم أو المصروفات الإضافية أو الخفية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات من الأسر الفقيرة.

رابعاً - توضيح الحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال وضع صك جديد، وسبل المضي قدماً

37 - تُظهر الأدلة أن الدول التي أنشأت حقاً قانونياً وطنياً في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة توفر فرصاً للأطفال للاستفادة من ذلك بشكل أسرع وتشهد أوجه تحسن أسرع في نتائج التعليم، وإن كان الإعلان عن حق صريح في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على الصعيد الدولي يظل عملاً غير منجز بعد.

38 - وذهب البعض إلى أن عدم الاعتراف تماماً بالحق في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على غرار مراحل التعليم الأخرى قد أدى إلى خصخصة عملية تقديم الخدمات⁽³⁹⁾. فبدون إطار قائم على الحقوق، تولى

(37) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 7 (2005)، الفقرات 3 و 28-30.

(38) Sandra Fredman and others, "Recognizing early childhood education as a human right in international law", 16 July 2021.

(39) Teresa Artega Böht and Vernor Muñoz, "Rights from the start: early childhood care and education", 2012.

القطاع الخاص في الغالب تمويل برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وتنظيمها وتوفيرها. وتفيد اليونسكو بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية تهيمن على تعليم الأطفال دون سن الثالثة⁽⁴⁰⁾. وفي عام 2018، كانت المؤسسات الخاصة قد استأثرت، كنسبة من إجمالي التحاق الأطفال دون سن 3 سنوات بالتعليم، بنسبة 57 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل و 46 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بالتعليم قبل الابتدائي، زادت الخدمات المقدمة من القطاع الخاص من 28,5 في المائة في عام 2000 إلى 37 في المائة في عام 2019، وإن كان تقديم الجهات غير الحكومية للخدمات في بعض البلدان، مثل الجزائر وكولومبيا، أخذاً في التناقص⁽⁴¹⁾.

39 - وتمثل الإعلانات التي تدعو إلى توفير التعليم للجميع، جنباً إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة، فرصاً هامة لتعزيز وتحفيز مزيد من الالتزامات السياسية القائمة على التعليم. وتأمل المقررة الخاصة أن يوفر المؤتمر العالمي المقبل بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي تنظمه اليونسكو والمقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، منتدى لتعزيز توافق الآراء الذي تحقق في إطار الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يقضي بضرورة أن يستفيد جميع الأطفال من التعليم قبل الابتدائي، للدلالة بشكل أفضل على الحق في التعلم مدى الحياة والرعاية منذ الولادة.

40 - وينبغي أن يستند ذلك إلى قانون حقوق الإنسان، مما من شأنه أن يمكن الدول من مواءمة التزاماتها القانونية مع التزاماتها السياسية. وبالنظر إلى غياب أساس واضح في قانون حقوق الإنسان، فإن المناقشات الجارية بشأن توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تهيمن عليها المبررات الاقتصادية من أجل توفير الاستثمار اللازم⁽⁴²⁾. إلا أن حقوق الإنسان لا يتعين إعمالها لأنها مربحة، بل لأن إعمالها يمثل حقاً معترفاً به بموجب القانون.

41 - وترى المقررة الخاصة أنه يلزم الاعتراف على نطاق أوسع بحق كل طفل في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وزيادة توضيح مضمون هذا الحق وما يتصل به من حقوق والتزامات. ويتسم ذلك بالأهمية إذ من شأنه أن يضمن للأطفال وأسرهم بشكل أفضل القدرة على إعمال حقوقهم ليس وفقاً لمصالح السياسة المحلية أو مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، أو وفقاً لقدرة أسرة الطفل على الدفع، ولكن من خلال ما للدولة من التزامات قانونية وقوانين وسياسات وبرامج.

42 - وتسلم المقررة الخاصة الضوء أيضاً على أن توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بالنظر إلى ما يتضمنه من عنصر "رعاية" قوي، يستحق أن يولى اهتمام جاد كحق من حقوق الإنسان التي تكمل بعضها بعضاً، بما في ذلك الحق في الصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي (انظر A/75/178) وكحق من الحقوق الثقافية (انظر A/HRC/47/32)، من بين حقوق أخرى. ويجب أن تشمل المشاورات مع أصحاب المصلحة في هذه المجالات وغيرها من المجالات الوزارات الحكومية ذات الصلة، وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، في مرحلة مبكرة من عملية وضع القوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة.

43 - وثمة طرق ممكنة عديدة للمضي قدماً، بما في ذلك وضع معاهدة جديدة تماماً بشأن الحق في التعليم، أو بروتوكول اختياري لمعاهدة قائمة من معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (لا سيما اتفاقية

(40) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2021/2022.

(41) Böhr and Muñoz, "Rights from the start"

(42) المرجع نفسه.

حقوق الطفل أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أو تعليق عام أو تعليق عام مشترك يصدر عن واحدة أو أكثر من تلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات⁽⁴³⁾. وكل هذه الخيارات لها مزاياها وعيوبها ولا تستبعد بعضها بعضاً. وتجدر الاستفاضة في مناقشتها بمشاركة الخبراء ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي والوطني والمحلي، مع مراعاة الجوانب الأخرى الممكنة للحق في التعليم كحق أخذ في التطور.

ألف - خصائص الرعاية والتربية القائمة على حقوق الإنسان في مرحلة الطفولة المبكرة

1 - فترة الانطباق

44 - في الفقرة 4 من تعليقها العام رقم 7 (2005)، لاحظت لجنة حقوق الطفل، عند النظر في الحقوق في مرحلة الطفولة المبكرة، أنه ينبغي أن تشمل جميع الأطفال الصغار، منذ الولادة وطوال فترة الرضاعة، وأثناء سنوات ما قبل المدرسة، وكذلك أثناء الانتقال إلى المدرسة. واعترافاً منها بأن الممارسات التعليمية تتباين حسب مناطق العالم وأن مرحلة الدراسة الابتدائية قد لا تبدأ قبل سن الثامنة، عرّفت اللجنة الطفولة المبكرة بأنها فترة العمر التي تبدأ عند الولادة والأقل من سن 8 سنوات.

45 - ويمكن تقسيم هذا التعريف الواسع إلى فئات فرعية. فاعترافاً بأن احتياجات الأطفال تتطور بمرور الوقت، قامت اليونسكو، من بين جهات أخرى، بفصل البرامج المكرسة للأطفال منذ الولادة وحتى سن 3 سنوات (النماء من خلال التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة) عن برامج التعليم قبل الابتدائي المخصصة للأطفال من سن 3 سنوات إلى بداية مرحلة التعليم الابتدائي. وتختلف الممارسات باختلاف البلدان، فالهند تقر بأن فترة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة هي الفترة التي تمتد من مرحلة ما قبل الولادة حتى سن 6 سنوات⁽⁴⁴⁾، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنها الفترة التي تبدأ عند الولادة وتستمر حتى بداية التعليم الابتدائي⁽⁴⁵⁾.

46 - وعلى الرغم من هذه التعريفات الواسعة، فإن فترة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة قد اقتصرت، في عدد من الحالات، على سنة واحدة من التعليم قبل الابتدائي. ولا بد من الإقرار بأن الحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة هو حق يتجاوز بكثير فترة السنة الواحدة هذه.

47 - وتتفق الإعلانات الدولية بشكل متزايد على وجود حق في التعلم مدى الحياة⁽⁴⁶⁾، وتبدأ الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة عند الولادة وتشمل توفير التنقيف والرعاية للوالدين قبل الولادة. وتشير المقررة الخاصة إلى الأهمية الحاسمة للأسر والمجتمعات المحلية في تربية الأطفال، وهو ما يتجاوز التعليم المدرسي. وقد حددت لجنة حقوق الطفل وجهات أخرى المتطلبات المتعددة القطاعات للرعاية المبكرة

(43) .Bede Sheppard, "It's time to expand the right to education", *Nordic Journal of Human Rights* (forthcoming).

(44) الهند، وزارة شؤون المرأة ونماء الطفل، "السياسة الوطنية للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة"، أيلول/سبتمبر 2013.

(45) Michel Vandembroeck, Karolien Lenaerts and Miroslav Beblavý, *Benefits of Early Childhood Education and Care and the Conditions for Obtaining Them* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2018).

(46) انظر <https://uil.unesco.org/lifelong-learning>

للأطفال⁽⁴⁷⁾، مشيرة إلى ضرورة توفير القدر الكافي من التغذية والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن إمكانية الحصول على أساسيات الحياة، لتمكين الأطفال من الاستفادة من التعليم.

2 - الطابع الإلزامي والمجاني

48 - لا تنص الصكوك الدولية على الطابع الإلزامي للتعليم إلا بالنسبة إلى التعليم الابتدائي من أجل ضمان حصول الأطفال على التعليم، بدلاً من أن يُضطروا إلى العمل أو أن يُتركوا في المنزل.

49 - وثمة اقتراح مفاده أنه عندما لا يكون التعليم قبل الابتدائي إلزامياً، يقل احتمال إدراك الوالدين والمعلمين والمجتمعات المحلية لقيمتها⁽⁴⁸⁾، ويفتقر المتعلمون إلى القدرة على تقديم الالتماسات إلى الحكومات من خلال النظم القانونية الوطنية لإتاحة فرص الاستفادة منه للجميع ولا تخصص الدول الموارد الكافية له.

50 - وترى المقررة الخاصة أن إلزامية التعليم يجب أن تُفهم على أن الدولة ملزمة بضمان توفير لكل طفل إمكانية الحصول على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على أعلى مستوى ممكن من الجودة، وأن الحق في التعليم هو حق يتعين ممارسته وإعماله⁽⁴⁹⁾. ولا يمكن لأصحاب الحقوق اختيار عدم ممارسة حقهم. غير أنه وفقاً للفقرتين 3 و 4 من المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللتين تعترفان بالحريات في مجال التعليم، فضلاً عن العديد من أحكام القانون الدولي الأخرى التي تحمي حقوق الشعوب الأصلية والأقليات، يمكن للأطفال الاستفادة من أشكال أخرى من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مكافئة لتلك التي تقدمها الدولة، بما في ذلك من خلال التعليم المنزلي أو المؤسسات الخاصة أو المجتمعية أو في السياقات غير الرسمية. وفي هذه الحالات البديلة، يتعين على الدولة وضع معايير مكافئة وإجراءات مناسبة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة ووفقاً لمبادئ أبيدجان، لضمان حصول هؤلاء الأطفال على نفس المزايا التي قد يحصلون عليها في مؤسسة عامة.

51 - وفي الوقت الحاضر، يُعترف فقط بالحق في الحصول على التعليم الابتدائي مجاناً، مع اعتراف جعل جميع المستويات الأخرى مجانية بشكل تدريجي. وعلى غرار الحال بالنسبة إلى التعليم الابتدائي، ثمة أسباب وجيهة لضمان أن يكون التعليم قبل الابتدائي مجانيًا ومتاحًا للجميع، لأن العكس قد يكون له أثر سلبي تحديداً على أولئك الذين يستفيدون منه أكثر من غيرهم. وعندما يكون التعليم الابتدائي متاحاً من القطاع الخاص، ينبغي للدول أن تضمن أيضاً الاحترام الكامل لمبادئ أبيدجان والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

3 - إطار "العناصر الأربعة": التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف

52 - التعليم الشامل للجميع هو مفهوم متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات. ويتضمن إطار "العناصر الأربعة" (التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف) المقبول على نطاق واسع عناصر للنظر فيما إذا كان التعليم متاح يحترم حقوق الإنسان لجميع المتعلمين ويدمج احتياجاتهم بشكل مناسب في النظام التعليمي.

(47) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 7 (2005).

(48) UNESCO, "Global partnership strategy for early childhood: 2021–2030", 2022.

(49) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 29 (2).

53 - ويتطلب عنصر التوافر أن يُدرب الموظفون تدريباً كاملاً على المنهجيات التربوية القائمة على اللعب، مع توفير ما يكفي من المواد والمعدات التعليمية والتوجيه والدعم المستمر، وأن يكون الموقع آمناً وصالحاً للاستخدام، بما يشمل إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الخاصة بكل من الجنسين. ويراعي التعليم المتاح أيضاً احتياجات المتعلمين، مثل التدريس باللغات المحلية أو لغات الأقليات، أو مرونة أساليب السفر مع السكان الرحل.

54 - وتعني إمكانية الوصول أن مدارس وبرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة متاحة مادياً واقتصادياً للجميع وتشمل الجميع دون تمييز. وينطوي ذلك على الاعتراف بعوامل مثل اللغات، ونوع الجنس، والموقع الجغرافي، وحالة الفقر أو الوضع الاجتماعي، قد تؤدي إلى التمييز ويشمل ترتيبات الدعم أو التسهيلات المناسبة التي تحترم تلك الاختلافات، وتحثي بها، إلى أقصى حد ممكن وحسب الاقتضاء، بدلاً من ممارسة الوصم بسببها. ويستبعد التعليم الذي يمكن الوصول إليه الرسوم الإضافية أو الخفية، كتلك المتعلقة بالكتب أو القرطاسية أو الزي المدرسي أو وجبات الغداء، ويوفر دعماً مالياً محدد الهدف، حسب الاقتضاء. ويشمل ذلك النوع من التعليم تدابير تيسيرية للأطفال ذوي الإعاقات البدنية، ومقدمي الرعاية المؤهلين الذين يعتنون بالأطفال ذوي الاحتياجات النمائية، ومقدمي الرعاية والمدربين متعددي اللغات الذين يدعمون المتعلمين الذين يستخدمون لغات الأقليات، ومقدمي الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال الذين يواجهون الإجهاد أو الأذى من بلدانهم أو من حالات الحرب أو الطوارئ الأوسع نطاقاً. وغالباً ما يتطلب دعم الأطفال توفير الدعم للأسر للتأكد من أنها على دراية بالأشكال الأخرى من الدعم، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية، ويمكنها الوصول إليها، علماً بأن أسر المهاجرين أو اللاجئين قد لا تستفيد منها بشكل كاف.

55 - ويشير عنصر المقبولية إلى التعليم شكلاً وجوهراً، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس، من حيث كونه وثيق الصلة ومناسب ثقافياً وجيد النوعية. ويقع على عاتق الدولة، بالتشاور مع المعلمين والوالدين، واجب وضع تلك المعايير وإنفاذها، في السياقات التعليمية العامة والخاصة على السواء. ويشمل ذلك إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الأطفال اللغوية والثقافية والدينية، لا سيما بالنسبة إلى الأقليات أو المهاجرين أو اللاجئين.

56 - وأخيراً، يتطلب عنصر القابلية للتكيف أن يكون التعليم مرناً، وأن يتكيف مع احتياجات المجتمعات العامة والمجتمعات المحلية المتغيرة وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في بيئاتهم الاجتماعية والثقافية المتنوعة. وقد يشمل ذلك توفير التعليم باللغات المحلية للأقليات والمهاجرين واللاجئين، حسب الاقتضاء، وجعل المناهج الدراسية مناسبة ثقافياً وذات صلة، بدلاً من الاعتماد على سرد واحد مهيمن.

4 - عدم التمييز

57 - إن المبدأ القائل بوجود توفير التعليم للجميع دون تمييز موجود في جميع الصكوك المتعلقة بالتعليم والقائمة على حقوق الإنسان. ويؤكد هذا المبدأ حق جميع الأطفال في إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى أي مؤسسة تعليمية. إلا أن مبدأ عدم التمييز يكون ناقصاً في حال عدم اعترافه بأن بعض الأطفال قد يحتاجون إلى تسهيلات وترتيبات دعم إضافية من أجل الاستفادة على قدم المساواة من التعليم الذي يجري توفيره، كما هو مبين في إطار "العناصر الأربعة" المذكور أعلاه.

5 - التعليم باعتباره حقًا ثقافيًا

58 - تنص الفقرة 2 من المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل على أن الدول ملزمة باحترام وتعزيز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية. واقترحت المقررة الخاصة، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/47/32)، فهم الحق في التعليم باعتباره حقًا ثقافيًا، أي حق كل شخص في الحصول على الموارد الثقافية اللازمة لمتابعة عملية تحديد الهوية بحرية، وتجربة العلاقات التي تنطوي على فائدة متبادلة طوال حياته أو حياتها، والتعامل مع التحديات الحاسمة التي تواجه عالمنا، والانخراط في الممارسات التي تجعل من الممكن الحصول على ملكية هذه الموارد والمساهمة فيها. وسلطت الضوء على ضرورة أن تراعي النظم التعليمية الاعترافات الثقافية، سواء في تدريس القيم الثقافية أو في مراعاة التنوع الثقافي لسكانها. ولا ينعكس التنوع الثقافي من خلال الموظفين والهيئة الطلابية فحسب، بل أيضًا في المناهج الدراسية والموارد المخصصة للمتعلمين. وتتسم هذه الحساسية الثقافية بأهمية خاصة بالنسبة إلى المتعلمين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي، حيث أنهم ينخرطون هم ووالديهم في التعلم المتبادل لفهم القيم الثقافية المتأصلة في الأسرة والمجتمع اللذين يعيشون فيهما واللذين ينتمون إليهما أصلاً.

6 - دور الأسرة

59 - الوظيفة الأساسية للأبوة والأمومة هي ضمان بقاء الطفل ونمائه وازدهاره. وإن الأولوية المعطاة للأسرة في توفير التوجيه والإرشاد لتربية الطفل معترف بها في المادة 5 والفقرة 1 من المادة 18 من اتفاقية حقوق الطفل. وتؤكد هاتان المادتان على أهمية احترام مصالح الوالدين في تنفيذ برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وضمان مشاركتهم في هذه العملية. ولا يُقصد بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الاستعاضة عن الأسرة في تربية الأطفال، بل تهدف إلى تكملتها وجهودها ودعمها. ويمكن اعتبارها "المساعدة المناسبة" التي تلتزم الدول بتقديمها إلى الأسر بموجب الفقرة 2 من المادة 18. ويجب أن يراعي الشكل الذي تُوفر به الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الهويات الثقافية والاحتياجات الخاصة للأطفال والوالدين في كل دولة وسياق.

60 - وتوفر برامج دعم الوالدين الدعم مباشرة للوالدين. ويبدأ ذلك بتلبية احتياجات البقاء الأساسية للوالدين والأطفال، بما في ذلك إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتغذية والسكن والأمن والبيئة النظيفة والأمنة. ومن هذا المنطلق، فإن برامج الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية الشاملة والرعاية الاجتماعية تساعد الوالدين على إعمال حقوق أطفالهم. ويلزم أيضًا توفير برامج تعلم الكبار ومحو الأمية، جنبًا إلى جنب مع البرامج التي تعلم أفضل الممارسات في مجال الأبوة والأمومة. ويشمل ذلك أيضًا نقل الموارد والقيم والتقاليد الثقافية، التي قد تقتصر فقط على حماية حقوق الطفل. وعلى وجه الخصوص، قد يحتاج الآباء والأمهات الذين نزحوا بسبب النزاع أو حالات الطوارئ أو الهجرة إلى الدعم لنقل لغتهم ودينهم والموارد الثقافية الأخرى إلى أطفالهم.

7 - خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة المنزلية وغير الرسمية

61 - قد تكون برامج ومؤسسات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة غير الرسمية التي تمولها وتدعمها الدولة، لا سيما في المناطق النائية أو الريفية، وحيث قد لا تتوفر مؤسسات رسمية للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بالغة الأهمية في تلبية احتياجات الأطفال والوالدين. وقد تكون المؤسسات التي

تديرها المجتمعات المحلية أو خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة المنزلية مناسبة، شريطة أن تحظى بالدعم بحيث تكون ذات نوعية جيدة وخاضعة لتنظيم السلطات. ويمكن أيضًا الاستفادة من خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة غير الرسمية لتلبية احتياجات ثقافة أو لغات الأقليات حيث لا تتوفر الخدمات الرسمية. وفي هذه الحالات، ينبغي للدول أن تقدم دعمًا مصممًا خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية، بما في ذلك تزويد الوالدين بدعم تربوي ودعم في مجال الرعاية الصحية، بطريقة مناسبة ثقافيًا ولغويًا. وفي جميع هذه الحالات، يلزم إجراء مشاورات مجدية مع أصحاب المصلحة المحليين، لا سيما الوالدين، لضمان تلبية احتياجات الأطفال كأصحاب حقوق.

8 - الرصد والإبلاغ

62 - يجب أن تتطور الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وتتحسن باستمرار، على أساس جمع البيانات ونشرها. ويترجى الطابع المتعدد الأبعاد للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تحديات إضافية لا تقتصر على تتبع البيانات التعليمية فحسب، بل أيضًا البيانات المتصلة بالصحة والتغذية والتنمية الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

63 - وبغية قياس فعالية برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، تعد البيانات المصنفة أساسية لرصد ما إذا كان نماء الأطفال يسير على الطريق الصحيح، وما إذا كانت الفجوات في التعلم تتسع أو تنقلص، وما إذا كانت مجموعة فرعية من الأطفال بحاجة إلى دعم إضافي. ويمثل الافتقار إلى تصنيف للبيانات يتجاوز الجنس في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عائقًا هامًا أمام تحديد الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير دعم أو تسهيلات إضافية. فإنه يحد من قدرة صانعي السياسات على تحديد ما إذا كانت توجد فئات سكانية ضعيفة في سياق تعليمي معين.

9 - المعايير

64 - ينبغي للدول، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، أن تواصل العمل من أجل وضع معايير جودة واضحة تنطبق على مقدمي ومؤسسات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. ويجب أن تتناول هذه المعايير الحد الأدنى من المؤهلات والتدريب وظروف العمل للموظفين، والأساليب التربوية المناسبة للعمر إلى جانب المنهجيات القائمة على اللعب، والأخذ باللغات المحلية أو لغات الأقليات عند الاقتضاء، وإمكانية الوصول إلى الموارد الثقافية المحلية، ونظام للرصد والتقييم يوفر مدخلات للقرارات المتعلقة بالحوكمة والتمويل، مما يضمن التزامًا مستمرًا بالتحسين، مع ضمان في الوقت نفسه حيز للتفريق المحلي.

65 - وينبغي أن يعكس الإطار التربوي البحوث الحالية وأن يُحدَّث باستمرار لاحتزام مصالح الطفل، مما يسهم في تحقيقها في سياقها الثقافي، ودعمها واستيعابها بشكل كافٍ للتغلب على أوجه الحرمان المحددة التي يعاني منها الطفل. ويجب أن تشجع الحوكمة، وأن تكون لها معايير وطنية مع إتاحة المجال للتنفيذ المحلي المرن وأن تُدعم ماليًا بشكل كافٍ. وسيساعد الإبلاغ العام المصنف عن النتائج، بما في ذلك الإبلاغ الموجه إلى المؤسسات الدولية، في الحفاظ على المساءلة مع إتاحة تحديد أفضل الممارسات وتبادلها.

10 - النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال "الرعاية"

66 - تدعو المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل الدول إلى الاعتراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من خدمات الصحة والرعاية الصحية. وتحتوي المادة على قائمة بمجالات الاهتمام ذات الأولوية التي يجب معالجتها، بما في ذلك خفض وفيات الأطفال؛ وتوفير الرعاية الصحية لجميع الأطفال والرعاية الصحية للأمهات قبل الولادة وبعدها؛ ومكافحة الأمراض من خلال توفير الأغذية الكافية ومياه الشرب النظيفة، مع مراعاة أخطار تلوث البيئة ومخاطره؛ وتزويد الوالدين والأطفال بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، والنظافة الصحية، والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث؛ وتطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم إلى الوالدين والتتقيف والخدمات في مجال تنظيم الأسرة.

67 - وتتوسع لجنة حقوق الطفل أكثر في تعليقها العام رقم 7 (2005)، مشيرة إلى أن صغار الأطفال لديهم احتياجات خاصة من حيث التغذية البدنية والرعاية العاطفية والتوجيهات التي تراعي الحساسيات، وكذلك من حيث الوقت والمكان اللازمين للعب الاجتماعي والاستكشاف والتعلم.

11 - أهمية الفترة ما بين الولادة وسن 3 سنوات

68 - غالبًا ما تركز المناقشات حول الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على توفير سنة واحدة من التربية والرعاية قبل بداية مرحلة التعليم الابتدائي. إلا أن ذلك يُعد قليلاً ومتأخراً جداً لمعالجة الضرر الذي قد تسببه خمس سنوات أو أكثر من سوء التغذية أو الإهمال أو التلوث أو العنف.

69 - وترسي السنوات الثلاث الأولى الأساس لما سيتمتع به الشخص من صحة ورفاه وتعلم وإنتاجية طوال حياته وتؤثر على صحة ورفاه الجيل المقبل⁽⁵⁰⁾. ونتيجة لعمليات النمو المبكر، فإن التجارب أثناء الحمل وحتى سن 3 سنوات تؤثر بشكل كبير على الصحة والتعلم والإنتاجية، فضلاً عن الرفاه الاجتماعي والعاطفي. وتستمر هذه الآثار طوال الفترة المتبقية من الطفولة، وحتى سن المراهقة والبلوغ. فقد ثبت، على سبيل المثال، أن التدخلات المبكرة تحسن صحة القلب والأوعية الدموية لدى البالغين بشكل كبير⁽⁵¹⁾. وإن المهارات في التعامل مع الآخرين - التي تعزز من خلال العلاقات الودية الآمنة مع مقدمي الرعاية - تولد الشعور بالتعاطف والقدرة على ضبط النفس اللذين يمنعان ارتكاب الجريمة والعنف⁽⁵²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال منذ الولادة وحتى سن 3 سنوات يكونون الأكثر عرضة للتأثيرات البيئية وبحاجة ماسة إلى الرعاية والحماية⁽⁵³⁾.

(50) World Health Organization (WHO) and others, *Nurturing Care for Early Childhood Development: A Framework for Helping Children Survive and Thrive to Transform Health and Human Potential*. (Geneva, WHO, 2018).

(51) Frances Campbell and others, "Early childhood investments substantially boost adult health", *Science* (2014), vol. 343, No. 6178.

(52) Stacey Nofziger and Nicole L. Rosen, "Building self-control to prevent crime", in *Preventing Crime and Violence*, Brent Teasdale and Mindy S. Bradley, eds. (Basel, Switzerland, Springer International, 2017).

(53) Jack P. Shonkoff and others, "The lifelong effects of early childhood adversity and toxic stress", *Paediatrics*, vol. 129, No. 1 (2012).

12 - عدم قابلية التربية والرعاية للتجزئة

70 - يبين الحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أنه لا يمكن فصل التربية عن الرعاية. ويتجلى ذلك بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالأطفال الصغار، بل أيضًا بجميع الأطفال عموماً وربما بجميع الأشخاص.

71 - لذلك لا يمكن تجاهل الأهمية الحاسمة لمبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة أو التقليل منها. ويتطلب اتباع نهج قائم على الحقوق في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة دمج التطورات المتعلقة، من بين جملة أمور، بحق الأطفال في الصحة، بما في ذلك الصحة البدنية والعقلية والعاطفية، والحق في السكن والغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن الحقوق الثقافية والحق في حرية التعبير والدين والمعتقد. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى حق الأطفال في وقت الفراغ واللعب والأنشطة الترفيهية. وتشدد المقررة الخاصة على الأهمية القصوى للمناهج الدراسية القائمة على اللعب، مع توفير أنشطة استجمام وترفيه كافية.

72 - وتلاحظ المقررة الخاصة أن الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية قد أخذت زمام المبادرة من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الاحتياجات من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي عام 2018، أطلقت منظمة الصحة العالمية الإطار المعني برعاية التنشئة تحقيفاً للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي يوفر إرشادات توجيهية بشأن ما يمكن إعماله من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل⁽⁵⁴⁾. ويتمحور الإطار حول خمس ركائز. فإن ضمان جودة الصحة البدنية والعاطفية يتطلب القيام بعمليات رصد وتدخلات حسب الاقتضاء، بما يشمل التواصل العاطفي الإيجابي وتلبية الاحتياجات اليومية. ثانيًا، يلزم توفير التغذية الكافية لمقدمي الرعاية، فضلاً عن الأطفال. ثالثًا، تتناول ركيزة "السلامة والأمن" المخاطر الناشئة عن الفقر المدقع، والدخل المنخفض، وتلوث الهواء، والمواد الكيميائية، وبيئات اللعب غير الآمنة، والعقاب القاسي والعنف. ويمكن الحد من هذه المخاطر بوسائل منها توفير الخدمات الاجتماعية وخدمات حماية الطفل والدعم المالي للأسر المعيشية الضعيفة. رابعًا، تسلم ركيزة "فرص التعلم المبكر" بأن التعلم يبدأ عند الحمل ويتحسن من خلال اللعب والقراءة وأن التنشئة الاجتماعية تبدأ بتفاعلات بشرية دقيقة. وأخيرًا، إن توفير الرعاية المستجيبة، من خلال مراقبة حركات الأطفال وإيماءاتهم وأصواتهم وطلباتهم الشفوية والاستجابة لها، يحمي الأطفال من الإصابات والشدائد، ويمكن مقدمي الرعاية من التعرف على احتياجاتهم وتلبيتها، ويثري عملية التعلم ويعزز الثقة والعلاقات الاجتماعية.

13 - دور اللعب في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

73 - تمت تجربة مختبرات اللعب التي أطلقتها منظمة BRAC للمرة الأولى في بنغلاديش وتم توسيع نطاقها منذ ذلك الحين ليشمل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة واللاجئين الروهينغا في كوكس بازار. وتتبنى المختبرات بيئة تعلم عالية الجودة قائمة على اللعب للأطفال من سن 3 إلى 5 سنوات من خلال نموذج مستدام منخفض التكلفة ومناسب ثقافيًا في البيئات الإنسانية والسياقات المنخفضة الموارد⁽⁵⁵⁾. ويستهدف منهاج مختبرات اللعب تطوير اللغات، والتطور الحركي الدقيق والكبير، والنمو المعرفي، والنمو الاجتماعي

(54) WHO and others, *Nurturing Care for Early Childhood Development*

(55) BRAC, "Play Lab research brief: Bangladesh", August 2021

والعاطفي، والتنظيم الذاتي. وفي مختبرات اللعب، يبنى الأطفال مهاراتهم في تلك المجالات من خلال أنشطة مرحلة تعكس الثقافة المحلية، مثل تعلم القوافي ورواية القصص والرقص. وفي حين أن المختبرات كانت مفيدة لجميع المتعلمين، فقد كانت مميزة حيث أنها سدت الفجوة بين أصحاب الأداء الضعيف والأداء العالي بشكل يكاد يكون تاما في غضون عامين، حيث تمكن جميع الخريجين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي بدرجات متساوية للغاية من حيث النماء البدني والفكري والاجتماعي. وفي الوقت نفسه، زودت الوالدين بالمعرفة والموارد لدعم النماء المستمر لأطفالهم.

74 - واعترفت حكومة بنغلاديش بأهمية تدريب المعلمين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي على الطرائق القائمة على اللعب، حيث أنها سجلت في عام 2021 التحاق 1,57 مليون طفل بالتعليم قبل الابتدائي في المدارس الحكومية⁽⁵⁶⁾. ووجدت دراسة استقصائية شملت 200 معلم في مرحلة التعليم قبل الابتدائي أنهم تلقوا تدريباً توجيهياً لمدة 15 يوماً فقط وأن جميع المعلمين تقريباً سعوا إلى الحصول على تدريب إضافي في مجالات إدارة السلوك ومعرفة طريقة تعلم الشباب والتعلم الاجتماعي الاقتصادي والصحة العقلية⁽⁵⁷⁾. وبين تقرير عن هذا النشاط أن الاستعاضة عن التدريس الذي يركز على المنهاج الأكاديمي بالتدريس القائم على اللعب شكل صعوبة كبيرة وأن المعلمين ومديري المدارس احتاجوا إلى المزيد من التدريب والدعم في تنفيذ الأساليب التربوية القائمة على اللعب⁽⁵⁸⁾.

باء - تمويل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

75 - سيطلب الانتقال إلى نظام للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة يكون متوافقاً مع حقوق الإنسان استثمارات كبيرة في استخدام المعلمين والموظفين وتدريبهم، وتوفير مرافق جديدة، وتطوير الأساليب التربوية واتخاذ تدابير محددة الهدف لتكييف النظام مع تنوع الأطفال. وثمة حاجة إضافية إلى وضع نظم دعم للأسر وآليات رقابة لمقدمي الخدمات غير الحكوميين. ويمثل ذلك تحدياً كبيراً في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19.

76 - وفي تعليقها العام رقم 19 (2016) بشأن عملية الميزنة العامة من أجل أعمال حقوق الطفل، أقرت لجنة حقوق الطفل بأن الاستثمار في النماء في مرحلة الطفولة المبكرة كان له أثر إيجابي على قدرة الأطفال على ممارسة حقوقهم، وكسر حلقة الفقر، وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة. وقد يكون نقص الاستثمار في الأطفال في سنواتهم الأولى مضراً بنموهم المعرفي ويمكن أن يفاقم أوجه الحرمان وعدم المساواة والفقر المتوارث بين الأجيال. وأوضحت اللجنة أن وضع الميزانية المناسبة لمجموعات مختلفة من الأطفال أمر أساسي لضمان "الحق في الحياة والبقاء والنماء".

77 - ويساور المقررة الخاصة القلق من أن الإنفاق العالمي على برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أقل بشكل عام من الإنفاق على مستويات التعليم الأخرى، على الرغم من الأدلة التي تبين أهميتها بالنسبة إلى التعلم والنمو في المستقبل والنتيجة التي تقيد بأن عائدات الاستثمار فيها أعلى من تلك

(56) Tashmina Rahman and Lucy Bassett, "Enhancing educators' skills for quality pre-primary education in Bangladesh", World Bank blogs, 30 June 2022.

(57) المرجع نفسه.

(58) Lucy Bassett and others, *Playful Pre-Primary Education in Bangladesh: Study on Professional Development Needs of Pre-Primary Teachers and Headteachers* (Washington, D.C., World Bank, 2022).

المحققة في مستويات التعليم الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن القطاع الخاص يوفر في الغالب الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة، مما يجعلها غير ميسورة التكلفة بالنسبة إلى الأسر الفقيرة التي قد تستفيد منها أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، تكلف برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة التي يوفرها القطاع الخاص 17 في المائة من الاستهلاك السنوي بالنسبة إلى أشد الفئات فقرا في غانا، و 21 في المائة في إثيوبيا⁽⁵⁹⁾.

78 - ووجدت دراسة أجريت عن تمويل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في آسيا ثلاث فئات من تحديات التمويل، تتجاوز المنطقة إلى حد بعيد من حيث انطباقها⁽⁶⁰⁾. وتمثل التحدي الأول في نقص عام في الإنفاق العام، ولا سيما في البلدان الفقيرة. وتمثل التحدي الثاني في الانتقال إلى التمويل المستدام، لا سيما في البلدان التي تتلقى تمويلا كبيرا من الجهات المانحة الخارجية، التي لا يمكن الاعتماد عليها دائما من حيث الحفاظ على الدعم التمويلي مع مرور الوقت. وتمثل التحدي الأخير في الانتقال إلى التنسيق بين الحكومات، حيث أن برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تتطلب مدخلات من الوزارات المسؤولة عن التعليم والتغذية والصحة والحماية الاجتماعية والأسر.

79 - واعتبرت البيانات المستمدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن الإنفاق على التعليم قبل الابتدائي يمثل مجموعة فرعية من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي المتوسط، تتفق البلدان المنخفضة الدخل على التعليم قبل الابتدائي 2 في المائة من الإنفاق المخصص للتعليم، بينما تتفق البلدان المرتفعة الدخل 9 في المائة⁽⁶¹⁾. أما بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتتفق ما متوسطه 1,6 في المائة، في حين تتفق بلدان أوروبا ووسط آسيا ما متوسطه 11,3 في المائة. ووصل الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى 0,7 في المائة من المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة إلى قطاع التعليم في عام 2016، أي بزيادة من نسبة 0,4 في المائة المسجلة في عام 2006⁽⁶²⁾.

80 - وقد دعت اليونسف الدول إلى إنفاق 10 في المائة من الميزانيات الوطنية للتعليم على التعليم قبل الابتدائي ودعت الجهات المانحة إلى أن تخصص له 10 في المائة من المعونة⁽⁶³⁾. وبالنظر إلى أن هذا التمويل يستهدف في الغالب التعليم قبل الابتدائي، سيلزم توفير تمويل إضافي لمعالجة الجوانب الأوسع للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما تلك المتصلة بالرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

(59) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2022/2021.

(60) UNESCO Bangkok Office and Regional Bureau for Education in Asia and the Pacific, "Financing for early childhood care and education (ECCE): investing in the foundation for lifelong learning and sustainable development", 2016.

(61) UNICEF, *A World Ready to Learn: Prioritizing Quality Early Childhood Education* (New York, 2019).

(62) المرجع نفسه.

(63) المرجع نفسه.

81 - ويتعين على المربين ومقدمي الرعاية في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تلقي تعليم وتدريب متخصصين. وقد وصفت منظمة العمل الدولية الشروط الأساسية للعمل والعمالة، التي ينبغي لجميع الدول استيفاؤها وتمويلها بشكل كافٍ⁽⁶⁴⁾.

خامساً - موجز أعمال المكلفة بالولاية من عام 2016 إلى عام 2022

82 - بالنظر إلى أن هذا التقرير هو التقرير النهائي للمقررة الخاصة، فإنه يُختتم بلمحة عامة موجزة عن إنجازاتها على مدى السنوات الست الماضية.

ألف - الزيارات القطرية

83 - زارت المقررة الخاصة تونس وقطر وكوت ديفوار خلال فترة ولايتها. وألغيت زيارات أخرى للأسف بسبب جائحة كوفيد-19. وفي كوت ديفوار، أشادت المقررة الخاصة بتحقيق هدف تخصيص 20 في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم. وأقرت بالإصلاحات القانونية والعملية التي نُفذت من أجل التعامل مع البيئة الصعبة، علماً بأن أكثر من 40 في المائة من السكان أميون. ومن خلال الانخراط البناء مع الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، تمكنت المقررة الخاصة من تقديم مقترحات محددة إلى الحكومة بشأن تنفيذ إصلاحات قائمة على الحقوق من أجل ضمان أن يتمكن جميع المتعلمين، ولا سيما الفتيات، من الحصول على تعليم عالي الجودة وقائم على الحقوق، بما في ذلك في المدارس الدينية أو الخاصة.

84 - وزارت المقررة الخاصة تونس في عام 2011 عندما كان البلد لا يزال في خضم ثورة وطنية، ويتعامل مع التفاوتات الإقليمية، ويفتقر إلى التمويل الكافي لنظامه التعليمي. وأعربت المقررة الخاصة عن تقديرها لدستور عام 2014، الذي ينص على إلزامية التعليم المجاني حتى سن 16 سنة وعلى بناء مؤسسات تعليمية في جميع أنحاء البلد. إلا أنها أعربت عن شواغل بشأن محدودية فرص الحصول على التعليم الأساسي للكثيرين والمسائل المتصلة بتوفير التمويل الكافي للتعليم، وازدياد خصخصة المدارس، وفقدان التونسيين المثقفين الذين ينتقلون إلى الخارج، وضعف نظام التدريب المهني، وتقدم بعض المباني والمواد التعليمية. واختتمت الزيارة بتوصيات تدعو إلى تحسين النظام، بوسائل منها إنشاء نظام تعليمي تشاركي بدرجة أكبر، بالإضافة إلى مقترحات للتغلب على التحديات في ظل وضع مالي صعب.

85 - وكانت الزيارة الأخيرة للمقررة الخاصة إلى قطر، التي بذلت جهوداً جبارة في مجال التعليم، وصدقت على عدد من معاهدات حقوق الإنسان في العقد الماضي، وحسنت تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واعترفت المقررة الخاصة بالتحسينات السريعة في النظام التعليمي القطري، الذي يتسم بجودة عالية عموماً، بينما أعربت عن قلقها من أن نظام تعليم مواز أنشئ للمهاجرين الذين يعيشون في البلد لا يحظى باعتراف الدولة ودعمها على قدم المساواة. ويعكس النظام "الخاص" للمهاجرين المنهج الدراسي للبلد الأصلي، وغالباً ما تكون الرسوم مرتفعة مقارنة بأجور العمال المهاجرين، مما يحرم بعض الأطفال من فرص الالتحاق بالمدرسة. فقد تعذر على حوالي 4 000 طفل ممن ليس لهم وضع نظامي من حيث الهجرة

International Labour Organization, *ILO Policy Guidelines on the Promotion of Decent Work for Early Childhood Education Personnel* (Geneva, 2013) (64)

الحصول على أي نوع من التعليم، وإن كانت الدولة قد عملت بجدية على معالجة هذه المسألة. وأخيراً، دعت المقررة الخاصة إلى توفير برنامج لمحو الأمية لفائدة العمال المهاجرين.

باء - البلاغات

86 - خلال فترة ولايتها، تمكنت المقررة الخاصة من تولي القيادة أو المشاركة في تناول أكثر من 93 بلاغا، غطت مجموعة واسعة من انتهاكات الحقوق المتصلة بالتعليم. واتصل أكبر عدد من البلاغات بحقوق الأطفال، بدءاً من إيذاء الأفراد أو استغلالهم وصولاً إلى المخاطر النظامية. واتصلت المسألة التالية الأكثر أهمية بالحرية الأكاديمية وحرية التعبير، داخل المؤسسات التعليمية وفي ظل ظهور التشريعات التقييدية المصممة للحد من حرية التعبير بالنسبة إلى الطلاب والأكاديميين. واتصل عدد مماثل من البلاغات بحقوق النساء والفنانيات، اللاتي ما زلن يواجهن مستويات غير متناسبة من التمييز، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم، فضلاً عن الجرائم الجنسية. كما جرى تناول تمت الهجمات المتزايدة ضد التربية الجنسية الشاملة. ولا يزال المتعلمون ذوو الإعاقة يواجهون قدراً كبيراً من التمييز على الصعيد العالمي؛ فعلى الرغم من الوعد بالتنفيذ التدريجي للحق في التعليم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تواصل الدول السعي إلى تخفيض ميزانيات التعليم. وشهدت المكلفة بالولاية زيادة في الشواغل المتصلة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، فضلاً عن الشواغل المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن الحريات الدينية فيما يتعلق بالتعليم.

جيم - التقارير السنوية

87 - تناولت المقررة الخاصة مجموعة واسعة من المسائل في تقاريرها المواضيعية، بما في ذلك التحديات المعاصرة، مثل المخاطر الناشئة عن جائحة كوفيد-19 (انظر A/HRC/44/39)، التي كشفت عن انعدام الاستعداد على الصعيد العالمي والتي فاقت بشكل كبير أوجه عدم المساواة في النظم التعليمية الوطنية. وثبت أن الاستجابات الحكومية لجائحة كوفيد-19 كان لها أثر سلبي غير متناسب على الفئات الضعيفة ويجب فحصها من خلال منظور قائم على الحقوق.

88 - وقد يؤدي التحول إلى التعلم الرقمي وعن بعد خلال جائحة كوفيد-19 إلى زيادة أوجه عدم المساواة، مما يؤثر سلباً على المعلمين والتعلم عن طريق الحضور الشخصي، وقد تم الاعتراف بأن الزيادة في الجهات الفاعلة الخاصة في ذلك المجال يعتبر أمراً مثيراً للقلق بشكل خاص. ودعت المقررة الخاصة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن دور التكنولوجيات الرقمية في التعليم. وتناولت هذا الموضوع في تقريرها عن رقمنة التعليم (A/HRC/50/32)، الذي اعترفت فيه بالفرص التي تتيحها التكنولوجيا في مجال التعليم ولكنها سلطت الضوء أيضاً على المخاطر الناشئة عن الدوافع الربحية وانتهاك خصوصية الأطفال، وهو ما يرافق منصات التعلم الرقمية في كثير من الأحيان.

89 - وتناولت المقررة الخاصة دور التعلم غير النظامي في أعمال الحق في التعليم (انظر A/HRC/35/24)، موضحة السبل المحتملة لاعتماد إطار قائم على الحقوق للتعليم المتاح خارج المدارس. وفي ذلك التقرير، أوضحت الطريقة التي يمكن بها استخدام التعلم غير النظامي، عندما يكون جيد التنظيم، لتلبية احتياجات المتعلمين غير الملحقين بالمدارس، وهو ما يكون مفيداً جداً للفئات التي تعيش في

أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، والأقليات، والأطفال في المناطق الريفية والأطفال الفقراء، الذين يكون تمثيلهم غير متناسب في صفوف المتعلمين غير الملتحقين بالمدارس.

90 - كما أصدرت تقريرين عن الحق في التعليم للمهاجرين (A/76/158) ولللاجئين (A/73/262). فغالبًا ما يستبعد المهاجرون واللاجئون من النظم التعليمية الوطنية، في انتهاك للحق في التعليم، مما يؤدي إلى عواقب سلبية على مدى الحياة. وغالبًا ما ينتمون أنفسهم أيضًا إلى الفئات الضعيفة، ويعانون من أشكال متعددة من التمييز، وقد يكونوا فارين من الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ، مما يوجد احتياجات إضافية من الدعم النفسي الاجتماعي. ومن خلال الاعتراف بأن أفراد هذه الفئات السكانية هم أصحاب حقوق، يمكن لعملية وضع السياسات والتخطيط التي تضطلع بها الدولة في مجال التعليم أن تحترم احتياجاتهم، مع الحصول على فوائد اقتصادية واجتماعية من مجموعة متنوعة من الوافدين الجدد المفعمين بالنشاط.

91 - وفي تقريرها عن الحوكمة والحق في التعليم (A/HRC/38/32)، حددت المقررة الخاصة الطرق التي يمكن من خلالها تعميم مراعاة الحق في التعليم في قوانين وسياسات التعليم وأشكال الحوكمة الأخرى. وأوضحت في هذا التقرير أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق لتلبية احتياجات الذين يكون من الأصعب الوصول إليهم، بمن فيهم الفئات الضعيفة.

92 - وفي تقريرها عن أعمال الحق في التعليم وتنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة في سياق نمو الجهات الفاعلة الخاصة في مجال التعليم (A/HRC/41/37)، شددت المقررة الخاصة على الحق في التعليم العام المجاني وأشارت إلى ضرورة تنظيم مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بعناية وفقًا لمبادئ أبيدجان.

93 - وقد ركزت في تقريرها عن الإدماج والإنصاف والحق في التعليم على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب (A/72/496). وشددت في ذلك التقرير على أن التعليم المنصف والشامل للجميع قد يتطلب تسهيلات إضافية لفئات معينة من المتعلمين لتمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم. ونظرت في احتياجات 12 فئة ضعيفة وعرضت اقتراحات وتوصيات قدمتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من الجهات بشأن كيفية تلبية تلك الاحتياجات لضمان الإدماج.

94 - وفي تقريرها عن الأبعاد الثقافية للحق في التعليم أو الحق في التعليم باعتباره حقًا ثقافيًا (A/HRC/47/32)، دعت المقررة الخاصة إلى اعتبار الحق في التعليم حقًا ثقافيًا، بحيث يحصل كل شخص على الموارد الثقافية اللازمة لمتابعة عملية تحديد الهوية بحرية، وتجربة العلاقات التي تتطوي على فائدة متبادلة طوال حياته أو حياتها، والتعامل مع التحديات الحاسمة التي تواجه عالمنا، والانخراط في الممارسات التي تجعل من الممكن الحصول على ملكية هذه الموارد والمساهمة فيها.

95 - وفي تقريرها عن الصلات الرابطة بين الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي (A/75/178)، استكشفت المقررة الخاصة ما لنقص المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية عموماً والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث من أثر في إمكانية التحاق الأطفال بالمدارس. إذ يفتر أكثر من 520 مليون طفل إلى مياه الشرب النظيفة في المدارس، ويفتر أكثر من 900 مليون طفل إلى مرافق غسل اليدين. وعلى الرغم من عدم توفر البيانات على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن ملايين الفتيات قد لا يتمكن من الذهاب إلى المدرسة بسبب الافتقار إلى دورات المياه المخصصة لكل من الجنسين أو عدم الحصول على الرعاية في مجال النظافة الصحية أثناء فترة الطمث. وقدمت المقررة الخاصة في تقريرها

مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن تدابير بسيطة وقابلة للتطوير ومستدامة تركز على الطفل من أجل إعمال حق الطفل في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، بما يشمل أيضاً النظافة الصحية والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث.

96 - وأخيراً، نظرت المقررة الخاصة في سبل إسهام الحق في التعليم في الحد من الجرائم الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (A/74/243). ويقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن التعليم يمكن أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية⁽⁶⁵⁾. وإقراراً بالقبول الواسع لدور التعليم في تعزيز السلام، أفادت المقررة الخاصة في توصيتها بأن التعليم يعزز قبول الذات والآخرين، والشعور بالانتماء إلى المجتمع، والتفكير النقدي، والتنوع، وقدرة المتعلمين على الشعور بالتعاطف مع الآخرين.

سادسا - المسائل محط اهتمام المكلف بالولاية في المستقبل

97 - في هذا الفرع، تسلط المقررة الخاصة الضوء على عدد قليل من المسائل المثيرة للقلق التي لم تتمكن من معالجتها بشكل كامل خلال فترة ولايتها، وإن كانت تعتبرها مسائل ذات أهمية ملحة ومستمرة.

ألف - التعليم في حالات الطوارئ

98 - إن دور الحروب والأوبئة والكوارث المستمر في العالم يستدعي وضع توجيهات بشأن احترام الحق في التعليم في هذه البيئات وحمايته وإعماله. وينشأ عن تلك الحالات عدد من التعقيدات الإضافية من حيث إعمال الحق في التعليم. إذ أنها تثير في كثير من الأحيان مسائل تتصل بالحق في الصحة، بما في ذلك معالجة ما يواجه الطلاب والمعلمين والوالدين، الذين تعصف بهم النزاعات أو الكوارث، من صدمات نفسية وتحديات على مستوى الصحة العقلية، فضلاً عن الأمراض أو الإصابات. وغالباً ما يكون التفكك والطابع المؤقت لأماكن الإقامة والافتقار إلى الهياكل الأساسية أو إلى المعلمين مصدر قلق. أما المسائل الناشئة عن النزاعات المسلحة، فيتناولها إعلان المدارس الآمنة، وهو التزام سياسي حكومي دولي بحماية الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات من أسوأ آثار النزاع المسلح⁽⁶⁶⁾. وتدعو المقررة الخاصة جميع الدول إلى تأييد الإعلان وتنفيذه.

باء - الحرية الأكاديمية

99 - الحرية الأكاديمية هي الحرية التي يتمتع بها أعضاء الأوساط الأكاديمية، سواء بشكل فردي أو جماعي، لتكوين المعارف والأفكار وتطويرها ونقلها، من خلال البحث والتعليم والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والابتكار والكتابة. وفي تعليقها العام رقم 13 (1999) بشأن الحق في التعليم، رأت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن "الحق في التعليم لا يمكن التمتع به إلا إذا صحبته الحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب".

(65) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 26 (2).

(66) انظر <https://ssd.protectingeducation.org/>

100 - وبناءً على الشكاوى التي تلقتها المكلفة بالولاية، تزداد على ما يبدو لدى الحكومات النزعة إلى التدخل في الحرية الأكاديمية للأساتذة، بل وإلى التحكم في ما يُدرّس في الجامعات. وتُعد الرقابة المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك التلاعب بميزانيات الجامعات، مصدر قلق مستمر بالنسبة إلى المكلفة بالولاية. وثمة مسألة مكملة لذلك تتصل بالحق في تبادل إنجازات التقدم العلمي وفوائدها، حيث يتمتع الأكاديميون والطلاب بحرية المشاركة في التحقيقات العلمية ويكون لكل فرد الحق في الاستفادة من التقدم العلمي. ويتسم بذلك بأهمية خاصة في السياق الحالي الذي تفرضه جائحة كوفيد-19 ومحاولات التلاعب بالروايات التاريخية في شتى السياقات.

جيم - التعلم مدى الحياة

101 - ثمة توافق ناشئ في الآراء على أن يكون مستقبل الحق في التعليم عصارة ثقافة عالمية قوامها التعلم مدى الحياة. وسيكون ذلك أساسياً في التصدي للتحديات التي تواجهها البشرية، من أزمة المناخ إلى التغيرات التكنولوجية والديموغرافية، ناهيك عن التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 والتفاوتات التي تتسبب في تفاقمها⁽⁶⁷⁾. ومن شأن التعلم مدى الحياة أن يغير مجال التعليم من خلال تركيز الاحتياجات التعليمية للأشخاص من الولادة حتى سن الشيخوخة، مع الاعتراف بأن الاحتياجات تتغير طوال دورة الحياة، وإن كان التعليم المستمر ضرورياً لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجه البشرية. وإن المجتمعات والثقافات وفرص العمل آخذة في التطور بوتيرة سريعة، ولم يعد من المعقول في أي جزء من العالم الاعتقاد بأن التعليم الابتدائي، أو حتى التعليم الثانوي، كافٍ للمشاركة كمواطن في أي مجتمع. وقد تود المكلفة بالولاية أن تنظر بعمق في المتطلبات التعليمية الناشئة في عالم قوامه العولمة، مع ما يصادف من تحديات عبر وطنية، مثل تغير المناخ، والانقراض الجماعي للوظائف الصناعية من خلال الأتمتة أو الحاجة إلى العيش والعمل في بيئة رقمية عبر الإنترنت.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

102 - تحقق الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة فوائد نمائية وتعليمية واجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمعات التي يعيشون فيها.

103 - وإن اتباع نهج قائم على الحقوق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة يؤكد على حقوق الأطفال والوالدين ومصالحهم الفضلى. إذ أنه لا يركز على الإمكانيات الاقتصادية للأطفال فحسب، بل أيضاً على مباشرتهم عملية تستمر مدى الحياة يقومون فيها بتكوين هوياتهم والسعي إلى الحصول على الموارد الثقافية وتطوير أنفسهم. وهذا النهج يسمح للأطفال بالانخراط في التعلم المناسب للعمر ويحسن صحتهم وصحة مقدمي الرعاية. ومن شأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة القائمة على الحقوق أن تحقق اندماج الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وبين الفئات الضعيفة، ومراعاة وجهات النظر المتنوعة، واحترام التنوع الثقافي وتعزيزه. وإن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة القائمة على الحقوق تركز على فرصة كل طفل أو طفلة

UNESCO Institute of Lifelong Learning, *Embracing a Culture of Lifelong Learning: Contribution to* (67)
the Futures of Education Initiative (Hamburg, Germany, 2020)

لتحقيق إمكاناته أو إمكاناتها، على قدم المساواة التامة، بحيث لا يقتصر المستفيدون منها على أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها.

104 - وإن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الممولة من القطاع الخاص والسائدة في معظم البلدان على الصعيد العالمي تقصر أعمال العديد من حقوق الإنسان على من يستطيع تحمل تكاليفها، مما يزيد من الانقسامات داخل المجتمع بدلاً من رأب الصدع فيه. إلا أنها تكون مفيدة عندما توفر في امتثال تام للالتزامات حقوق الإنسان. فإن اتباع نهج قائم على الحقوق ومكرس في التشريعات المحلية يضمن أن يشمل المستفيدون جميع الأطفال، وفي نهاية المطاف، قاطبة أفراد المجتمع.

105 - وإن عناصر الحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة محمية بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الأحكام المتصلة بالحق في التعليم والحقوق الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والسكن والنمو، وكذلك الحق في اللعب والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنية.

106 - إلا أن المقررة الخاصة تشدد على ضرورة توضيح تلك الالتزامات والتعبير عنها بشكل أقوى، من خلال جميع السبل الممكنة للمضي قدماً. لقد حان الوقت لكي تعمل الدول على تحقيق مواءمة واضحة بين التزاماتها القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها السياسية المعلنة من خلال الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة في المسائل المتعلقة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

107 - وإدراكاً منها لضرورة اتباع نهج قائم على الحقوق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تعمل جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة على تعريف وتكريس الحق في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، منذ الولادة وحتى التعليم الابتدائي، في إطار صك ملزم قانوناً من صكوك حقوق الإنسان. وإن ذلك الحق، دون الإخلال بالحقوق الراسخة بالفعل، ومع الاعتراف بطابعه المتعدد القطاعات والطابع المتغير لاحتياجات الطفل منذ الولادة وحتى التعليم الابتدائي، ينبغي تحديد مضمونه في إطار عملية تشاورية واسعة النطاق تضم الدول والمجتمعات المحلية والأسر والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية، على أن يشمل ذلك المضمون وجهات نظر الجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والشؤون الإنسانية، من بين مجالات أخرى؛

(ب) أن تضمن الدول تنفيذ برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وفقاً لحقوق الطفل والصكوك والإعلانات الحالية لحقوق الإنسان، لا سيما بما يتماشى مع إطار "العناصر الأربعة" المتمثلة في التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف، سواء من خلال مقدمي خدمات الرعاية من القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي؛

(ج) أن تسعى الدول إلى عكس اتجاه المستويات المرتفعة التي تسجلها خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة التي يوفرها القطاع الخاص من خلال التنفيذ التدريجي لبرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة المجانية والقائمة على حقوق الإنسان التي يوفرها القطاع العام وضمان الاحترام الكامل لمبادئ أبيدجان والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(د) أن تضمن الدول، عند إنشاء برامج ومؤسسات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، أن يكون المعلمون والموظفون مؤهلين في معاملة الأطفال الصغار على نحو يراعي حقوق الطفل ويكون ملائماً للطفل وفقاً لأحدث البحوث، بما يعكس احتياجاتهم المتعددة القطاعات، مع إيلاء العناية الواجبة لعدم تحويل وجهة ما هو متوفر من مباني أو معلمي المدارس الابتدائية، وأن تكون المرافق آمنة ومزودة بمعدات النظافة الصحية؛

(هـ) أن تضمن الدول، إدراكاً منها بأن الأسر هي المسؤولة في المقام الأول عن توفير التوجيه والإرشاد لأطفالها، أن تكون جميع أشكال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مستجيبة لمصالح الوالدين. وينبغي للدول، عند الاقتضاء، أن توفر برامج دعم الوالدين والأسر والمجتمعات المحلية لضمان أعمال جميع حقوق الطفل، بما في ذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل؛

(و) أن تضمن الدول اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها لتنفيذ برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يكفل التنسيق بين جميع الوزارات المشاركة في تقديم المجموعة الكاملة من خدمات الرعاية والتربية؛

(ز) أن توفر الدول، اعترافاً منها بالقيمة الهائلة للاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، تمويلاً كافياً (يقدر بنسبة 10 في المائة من ميزانية التعليم) لضمان أن يتمكن كل طفل من الالتحاق مجاناً بالتعليم قبل الابتدائي القائم على الحقوق، وأن تخصص له الجهات المانحة ووكالات التمويل 10 في المائة من المعونة التعليمية. وينبغي تأمين تمويل إضافي كبير لضمان توفير برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة منذ الولادة وحتى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي.